

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 19-21/2/2007

تقارير التقييم

البند 7 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ
دارفور 10339.0/1

مساعدة السكان المتضررين من الصراع في دارفور
الكبرى، غرب السودان

مقدمة للمجلس للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2007/7-A
19 January 2007
ORIGINAL: ENGLISH

طُبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي:
(<http://www.wfp.org/eb>)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): Ms C. Heider رقم الهاتف: 066513-2412

موظف التقييم (OEDE): Mr J. Marzilli رقم الهاتف: 066513-3179

الرجاء الاتصال بالسيدة Panlilio C، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

الغرض من البعثة

تناول هذا التقييم المستقل عمل عملية الطوارئ في دارفور من أبريل/نيسان 2004 حتى ديسمبر/كانون الأول 2005. وتمثلت أغراض التقييم فيما يلي:

- ◀ المساءلة للمجلس، والجهات المانحة، والمستفيدين، والشركاء المتعاونين؛
- ◀ توجيه العملية، مع مراعاة حجم المشكلة وتعقدها، والدروس المستخلصة من العمليات السابقة؛
- ◀ التعلم من عملية البرنامج في دارفور التي تُعدّ واحدة من أكبر عملياته.

الأساليب

تألفت الأساليب التي استخدمها الفريق⁽¹⁾ مما يلي:

- ◀ البحث الذي ركّز في أغلبيته على الوثائق التي تم تجميعها من خلال الدراسة التحضيرية التي أجرتها جامعة تافتس بالنيابة عن مكتب التقييم؛
- ◀ المقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية في روما والسودان، وهم موظفو البرنامج، والشركاء المتعاونون، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولجنة الصليب الأحمر الدولية في الخرطوم ودارفور، والحكومة؛
- ◀ اجتماعات الفرق المتخصصة مع المستفيدين في دارفور؛
- ◀ المشاهدة المباشرة.

وشملت المعوقات الحالة السياسية والأمنية الهشة أثناء إجراء التقييم مما أدى إلى تعذر زيارة بعض المناطق التي يساعدها البرنامج.

ويعرض هذا التقرير نتائج التقييم من حيث المعايير التي اقترحتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية في عام 1999 بشأن تقييم العمل الإنساني.

الاستنتاج

عمل موظفو البرنامج في السودان بكل جد لسد الفجوة الغذائية في دارفور في ظروف لوجستية بالغة الصعوبة. وحقق البرنامج انتصاراً بتوزيعه 560 000 طن متري من الأغذية في الفترة بين أبريل/نيسان 2004 وديسمبر/كانون الأول 2005. لقد كانت الحاجة واضحة إلى الأغذية التي لولاها لوقعت مأساة غذوية وتفاقت الأمراض وحالات الوفاة. وكانت الحيلولة دون وقوع تلك الكارثة إنجازاً بيبّر وجود البرنامج في دارفور.

(1) تألف الفريق من خبير في الاستجابة الإنسانية والنقل والإمداد بصفته رئيساً للفريق، وخبير في الصحة التغذوية، وخبير في التنمية الريفية/الأمن الغذائي، وأخصائي في الإدارة التنظيمية والتمكين المجتمعي، وهذان الأخيران من مواطني السودان.

لقد تحقق ذلك الإنجاز لأن إدارة البرنامج في السودان جعلت الشواغل الإنسانية تعلق على ما سواها متجاهلة القاعدة البيروقراطية التي تقول إن "من لا يعمل لا يخطئ"؛ وتحايلت على المشاكل، وغامرت بركوب المخاطر المحسوبة، واستحدثت حلولاً مبتكرة، ولم تلتزم في بعض الأحيان بسياسة البرنامج، بل إن أحد كبار المسؤولين الذين أجريت معهم مقابلة في روما يرى أن عملية دارفور ما كانت لتصل إلى هذا العدد الكبير من المستفيدين لو روعيت كل الشروط التفصيلية. وكانت النتيجة أن مكتب البرنامج في السودان حقق إنجازاً عظيماً بالتركيز على تلبية الاحتياجات الإنسانية.

ولا يمكن إغفال أولويات البرمجة من أجل الأولويات اللوجستية، فكلاهما يجب الاعتراف به من أجل كفاءة الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ المعقدة. ويتمتع البرنامج بقدرة هائلة في مجال النقل والإمداد، ولكن ذلك لا يضارعه التطور في برمجة الأغذية. وخلص التقييم إلى أن مكتب البرنامج في السودان حقق نتائج على حساب تقليل الاهتمام ببعض المسائل:

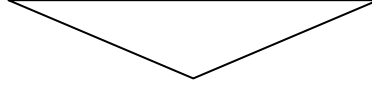
- ← عدم فعالية الرصد والتقييم لعملية التوزيع، والافتقار إلى الجودة في عمل الشركاء المتعاونين؛
- ← استمرار التركيز على التوزيع العام للأغذية في وقت ربما كان من الملائم فيه التركيز على تحسين الاستهداف؛
- ← عدم التصدي بشكل ملائم للمسائل المرتبطة بحطب الوقود والطحن؛
- ← ضعف الالتزام بتعميم التمايز بين الجنسين وقضايا الجنسين؛
- ← عدم كفاية الموارد البشرية لمساعدة مكاتب المناطق في مهامها.

وليس من شأن فريق التقييم أن يتنبأ بأولويات استراتيجية عملية دارفور، ولكن رصد الحماية، والتمايز بين الجنسين، والأثر التغذوي هي أمور لا يمكن التصدي لها بعد انتهاء حالة الطوارئ. فهذه المسائل تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة ويجب أن تحظى بالاهتمام والتمويل منذ البداية.

وقرّر مكتب البرنامج في السودان استثمار الموارد المتاحة في تعظيم عدد المستفيدين الذين يتم الوصول إليهم بدلاً من تعظيم جودة البرنامج. ويوافق فريق التقييم على أن الاستراتيجية كانت ملائمة على الأقل حتى منتصف عام 2005 وذلك على ضوء الحاجة الكبيرة للمساعدة الغذائية. وبالنظر إلى القدرة المحدودة للبرنامج وشركائه المتعاونين، فإن توجيه مزيد من الاهتمام إلى جودة البرنامج كان يمكن أن يقلل من تدفق الأغذية إلى دارفور.

لقد كانت المعونة الغذائية التي قدمها البرنامج سبباً في إنقاذ الأرواح ومنع وقوع معاناة في دارفور. وكانت إنجازات البرنامج في تلك الظروف البالغة الصعوبة مثار إعجاب شديد لفريق التقييم.

مشروع القرار*



يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ دارفور 10339.0/1" (WFP/EB.1/2007/7-A). ويشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها أعضاء المجلس أثناء النقاش.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات (WFP/EB.1/2007/16) الصادرة في نهاية الدورة.



الخلفية

- 1- بدأ الصراع المسلح الدائر حالياً في دارفور في مطلع عام 2003، وأفضى إلى تشريد السكان على نطاق واسع. وقبل اندلاع الصراع، كان البرنامج ينفذ عملية صغيرة في دارفور للتعامل مع بقايا المشردين داخلياً من جنوب السودان، وكان يساعد برامج إنمائية صغيرة، مثل الغذاء مقابل التعليم، ومساعدة السكان المتضررين من الجفاف في شمال دارفور.
- 2- ولا يتناول هذا التقرير بالتحليل الأسباب الجذرية للصراع في دارفور - التهميش السياسي المتزايد، والإجهاد البيئي الناجم عن زيادة السكان، والتغيرات التي لحقت بأنماط الهجرة الرعوية بسبب الصراع في الجنوب، والتوترات بين مجتمعات الزراعة والرعي - لأن هناك تقارير أخرى تتناول تلك الأسباب باستفاضة⁽²⁾ كما أن تلك القضايا تثير كثيراً من الجدل؛ ومن شأن تلك المناقشة أن تقلل من التركيز الرئيسي لهذا التقرير، وهو أداء البرنامج في دارفور.
- 3- وعلى أبسط مستويات تحليل احتياجات المعونة الغذائية، خُلف الصراع مجموعتين: (1) مجتمع الزراعة الذي تشرد أكثرية أفراده بسبب العنف أو حرمانهم من إمكانية الوصول إلى أراضيهم أو خيارات سُبل العيش الأخرى جراء التهديد الذي ينطوي عليه العنف؛ (2) مجتمع الرعي البدوي الذي استطاع التنقل في معظم أنحاء دارفور ولكنه كان يعاني بصورة مباشرة من فقدان الصلة التجارية التي تربطه بالمجتمع المحلي المستقر.

استجابة البرنامج

- 4- قَدّم البرنامج معونة غذائية محدودة في عامي 2003 و 2004 في إطار عملية الطوارئ 10048 - دعماً لعملية شريان الحياة في السودان - التي خضعت لتقييم في *Broughton et al.* وآخرين، 2004، ولذلك فإن هذا التقييم لا يتضمن أي إشارات أخرى إليها⁽³⁾.
- 5- ورَكَز هذا التقييم على عمليتي الطوارئ 10339.0، و10339.1. وفي هذه الوثيقة، تشير عبارة "عملية طوارئ 2004" إلى عملية الطوارئ 10339.0، وعبارة "عملية طوارئ 2005" إلى عملية الطوارئ 10339.1. وقد انطلقت عملية طوارئ 2004 في أبريل/نيسان 2004، بعد بضعة شهور من تحركات السكان. وكانت إمكانية الوصول إلى دارفور محدودة للغاية وتعذر على البرنامج تنفيذ عملية واسعة النطاق.

(2) مثل: Bairiak, 2004.; Buchanan-Smith *et al.*, 2006; House of Commons: International Development Committee, 2005; Young. انظر قائمة المراجع.

(3) لم يتمكن هذا الفريق من زيارة دارفور لدواع أمنية.



الجدول 1: عملية الطوارئ 10339.0 والتعديلان في ميزانيتها

عملية الطوارئ	الموضوع الرئيسي	ملايين الدولارات الأمريكية	طن متري	دولار أمريكي/طن متري
10339.0 أبريل/نيسان - ديسمبر/كانون الأول	1.18 مليون مستفيد حصرياً في دارفور؛ حصة غذائية جزئية في مرحلة ما بعد الحصاد.	99.4	107 959	921
التعديل الأول في ميزانية عملية الطوارئ 10339.0 أكتوبر/تشرين الأول حتى ديسمبر/كانون الأول	تقديم حصة غذائية كاملة؛ ازدياد عدد المستفيدين من 1.18 مليون شخص إلى 2 مليون شخص بسبب تدني الحصاد؛ تحسن القدرات.	95.9	109 630	875
التعديل الثاني في ميزانية عملية الطوارئ 10339.0 أغسطس/آب حتى ديسمبر/كانون الأول	تقديم حصة غذائية تكميلية شاملة للأطفال دون الخامسة من العمر.	8.5	7 104	1 197
النفقات والكمية المزمعة				
	المساهمات المؤكدة	162.2	%80	906
النفقات والكميات الفعلية الموزعة				
	الفعلية كنسبة مئوية من المزمعة	62	56	111

6- وتفاقت الحالة بشدة خلال عام 2004: وأفضى انعدام الأمن⁽⁴⁾، وازدياد التشريد الناجم عن ذلك، وتدني الحصاد، إلى ازدياد عدد المستفيدين. وازداد عدد المستفيدين من عملية طوارئ 2005 إلى 3.25 مليون شخص.

الجدول 2 - عملية الطوارئ 10339.1 والتعديلان في ميزانيتها

عملية الطوارئ	الموضوع الرئيسي	ملايين الدولارات الأمريكية	طن متري	دولار أمريكي/طن متري
عملية الطوارئ 10339.1 يناير/كانون الأول - ديسمبر/كانون الثاني	ازدياد عدد المستفيدين من 2 مليون إلى 2.3 مليون شخص؛ احتواء الحصة الغذائية على 25 غراماً من السكر و 10 غرامات من الملح.	438.2	453 216	967
التعديل الأول في ميزانية عملية الطوارئ 10339.1 أبريل/نيسان - ديسمبر/كانون الأول	ازدياد حصة الحبوب من 13.5 كيلو غرام إلى 15 كيلو غراماً لتعويض خسائر الطحن ودعم الأسواق؛ تحسن القدرات.	28.9	31 608	914
التعديل الثاني في ميزانية عملية الطوارئ 10339.1 يونيو/حزيران - ديسمبر/كانون الأول	ازدياد عدد المستفيدين من 2.3 مليون إلى 3.25 مليون شخص، وتقديم الإغاثة إلى المناطق النائية.	94.4	84 379	1 119
النفقات والكمية المزمعة				
	المساهمات المؤكدة	481.5	%86	986
النفقات والكميات الفعلية الموزعة				
	الفعلية كنسبة مئوية من المزمعة	84	77	109

(4) قد يؤدي انعدام الأمن إلى ازدياد الحاجة إلى المساعدة الغذائية حتى في الحالات التي لا يقع فيها تشريد للسكان وذلك بسبب القيود التي تحد من سبل العيش. ومثال ذلك أن السكان قد لا يستطيعون زراعة أراضيهم التي تبعد عن قراهم أو تبادل السلع أو العمل لكسب المال أو الحصول على الغذاء.

- 7- وساندت مجموعة من العمليات الخاصة عمليتي الطوارئ، وتراوح ذلك بين زيادة القدرة في مجال النقل والإمداد إلى تشغيل الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وبلغت التكلفة التقديرية للدعم المقدم من العمليات الخاصة 91 مليون دولار أمريكي. ولا يتناول هذا التقييم تلك العمليات الخاصة.
- 8- وكانت عملية دارفور عملية ضخمة. وكان مكتب البرنامج في السودان مسؤولاً عن 24 في المائة من النفقات التي تحملها البرنامج في عام 2005؛ واستُخدم معظمها في عملية دارفور.

الصلة والملاءمة

- 9- كانت الحاجة إلى الغذاء في دارفور مؤكدة. وكانت سلة الأغذية المقدمة من البرنامج ملائمة عموماً في عام 2004؛ وتحسّنت تلك السلة في يناير/كانون الثاني عام 2005 بعد إضافة السكر وزيادة كمية الملح، وفي مارس/آذار بعد زيادة كمية الحبوب.

الجدول 3 - جدول الحصص الغذائية العامة لعمليتي الطوارئ 2004 و 2005			
عنصر الحصص الغذائية العامة	عملية طوارئ 2004 من أبريل/نيسان عام 2004	عملية طوارئ 2005 من يناير/كانون الثاني 2005	عملية طوارئ 2005 من مارس/آذار 2005
الحبوب (بالغرام)	450	450	500
البقول (بالغرام)	50	50	50
الزيت النباتي (بالغرام)	30	30	30
الملح (بالغرام)	5	10	10
خليط الذرة والصويا (بالغرام)	50	50	50
السكر (بالغرام)	-	25	25
المجموع (بالغرام)	585	615	665
القيمة التغذوية			
كيلو سعري (إجمالي)	2 130	2 226	2 390
البروتين (بالغرام)	69	70	81
الدهون (بالغرام)	47	47	41

- 10- وكان تصميم عمليتي الطوارئ ملائماً عموماً في البداية، وتبيّن بعد ذلك أنهما على درجة بالغة من التعقيد بالنظر إلى الحالة على أرض الواقع؛ ومثال ذلك أن البرنامج أضاف عنصر الغذاء مقابل الإنعاش في عملية طوارئ 2004، ولكنه قام بإلغائه في عملية طوارئ 2005؛ وأضاف البرنامج عنصر التغذية المدرسية الطارئة في كلتا العمليتين ولكنه لم ينفذه في أي وقت من الأوقات.
- 11- وفي تلك السنتين، استهدفت التغذية المدرسية الطارئة الأطفال المشردين داخلياً الذين كانوا يتلقون بالفعل حصة غذائية كاملة. وانخفضت معدلات الالتحاق بالمدارس بسبب عدم وجود مدارس وليس بسبب الطلبات على وقت الأطفال.

وكشفت التجارب في عام 2004 عن أن التغذية المدرسية الطارئة لم تكن ملائمة في دارفور؛ وكان ينبغي ألا يدرجها البرنامج على نفس مستوى خطة عام 2005.

12- وشملت عملينا الطوارئ جداول للحصص الغذائية العلاجية والتكميلية والتغذية المؤسسية، بالإضافة إلى الحصص الغذائية الموجهة للتغذية المدرسية والغذاء مقابل الإنعاش في عام 2004. وكانت الآليات الأخرى بخلاف التوزيع العام للأغذية لا تمثل سوى 1.3 في المائة من الأغذية الموزعة في عام 2004 مقابل نسبة مقررة بلغت 9 في المائة؛ وخلال عام 2005، بلغت النسبة 2.8 في المائة من النسبة المزمعة البالغة 8 في المائة. ونجم ذلك جزئياً عن عدم وجود شركاء لتقديم التغذية العلاجية والتكميلية؛ بل وعندما توفرت التغذية العلاجية والتكميلية، ظلت معدلات الالتحاق بالمدارس منخفضة وارتفعت معدلات التغيب عن الدراسة. ولا يُعرف بوضوح الأسباب وراء ذلك.

13- وكان من المهم إدراج خليط الذرة بالفول أو خليط مقوى في التوزيع العام للأغذية لأن ذلك حسن من الجودة التغذوية للحصص الغذائية؛ وكان تقديم خليط الذرة والصويا في الحصص الغذائية العامة ملائماً للأطفال الصغار، وكبار السن، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة. وكان ذلك ملائماً بشكل خاص في دارفور حيث لم يوجد بها سوى القليل من التغذية العلاجية والتكميلية⁽⁵⁾. ولكن استخدام الأسر لخليط الذرة والصويا كان يعتمد على فهمها لفوائده التي لم تحصل بعض الأسر على أي معلومات عنها.

14- وساعدت إضافة السكر ومزيد من الحبوب في عام 2005 على تحويل الدخل، خاصة المشردين داخلياً الذين ضاقت بهم سُبُل الحصول على سُبُل العيش البديلة. ولكن السعرات الحرارية في 25 غراماً من السكر لم تحل محل السعرات الحرارية المفقودة من خلال الطحن؛ ولم تغط الـ50 غراماً من الحبوب تكلفة الطحن. وكان إدخال السكر في الحصة الغذائية مفيداً بشكل خاص بالنظر إلى شروط تبادله التجاري المواتية مقابل الحبوب.

15- وكانت المساعدة المقدمّة من البرنامج ذات صلة وملائمة عموماً للحالة. وخلص فريق التقييم إلى أن تركيز البرنامج على التوزيع العام للأغذية كان ملائماً على ضوء عدم وجود شركاء لتقديم التغذية التكميلية والعلاجية، وعدم ملاءمة الغذاء مقابل الإنعاش والتغذية المدرسية.

الاستدامة والترابط

16- من الواضح أن تدخلات البرنامج في دارفور كانت مؤقتة وكان الغرض منها هو إنقاذ الأرواح والحيلولة دون وقوع معاناة؛ ولم يكن الغرض منها تحقيق أثر مستدام. وتبحث مسألة الترابط فيما إن كانت إجراءات البرنامج الإنسانية القصيرة الأجل قد أخذت في الحسبان المشاكل الأطول أجلاً وغير المترابطة.

17- وهناك مسألة تثار في كثير من الأحيان في عمليات المساعدة الغذائية، وهو خطر التأثير على الأسواق المحلية ومنتجي الأغذية. ولم يشكّل ذلك مشكلة كبيرة في دارفور بسبب الحاجة الكبيرة إلى الغذاء، ولم يكن الدُخن، وهو المحصول المحلي الرئيسي، من بين الحبوب التي كان يتم توريدها.

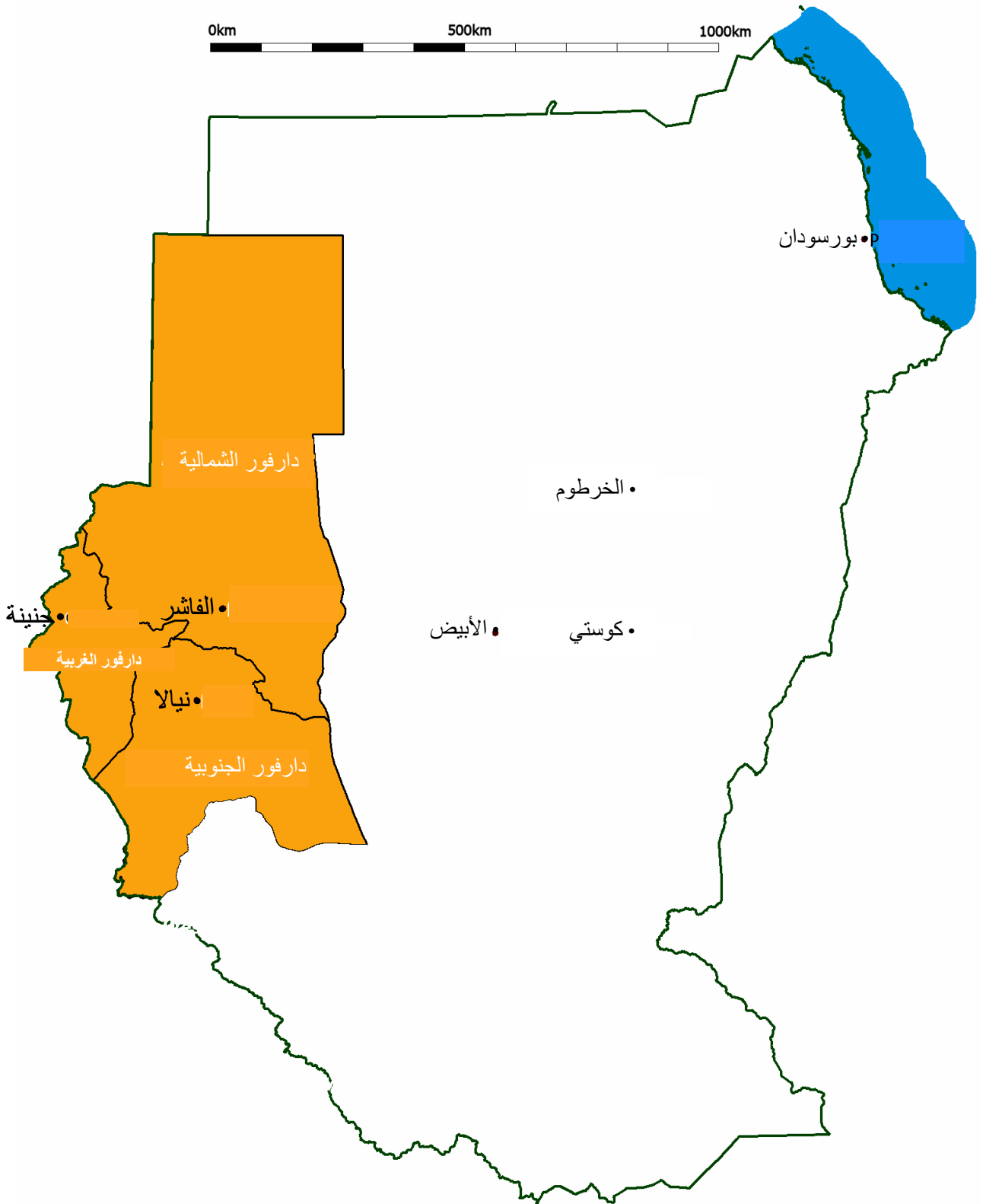
(5) تتضح ملائمة إدراج الأغذية المركبة المقواة من خلال قرار لجنة الصليب الأحمر الدولية بالاقتراد بالبرنامج وإدراج تلك الأغذية في سلتها الغذائية في دارفور في عام 2006.

- 18- وحاول البرنامج دعم آليات السوق المحلية في عام 2005 عن طريق توريد حبوب إضافية لكي يقوم المستفيدون بتسويقها تجارياً من أجل تعزيز تجارة الحبوب المحلية. وكان الهدف من ذلك هو دعم الأسواق المحلية وخفض أسعار الأغذية لصالح الأشخاص الذين لم تكن تصل إليهم الحصص الغذائية المقدّمة من البرنامج. ولم يتمكن فريق التقييم من تحديد فعالية هذه الاستراتيجية، ولكنه لاحظ أن كميات الحبوب التي تقوم الأسر بتسويقها لسداد تكاليف الطحن كانت أكبر من الحصص الغذائية الإضافية المقدّمة.
- 19- وهناك قضايا أوسع تتعلق بالترابط في دارفور، بما في ذلك الضغوط على سُبل المعيشة بسبب التنافس المتزايد على الأراضي الشحيحة. ولكن تلك القضايا يصعب التصدي لها خلال الصراع الجاري ولا تناسب تدخلات المعونة الغذائية.

الفعالية

- 20- تقع دارفور في غرب السودان؛ ومينائها الرئيسي هو بور سودان الذي يبعد 2 000 كيلومتر عن المكتب الميداني للبرنامج في جنيّة، محور النقل والإمداد لغرب دارفور.

الشكل 1: موقع دارفور في السودان

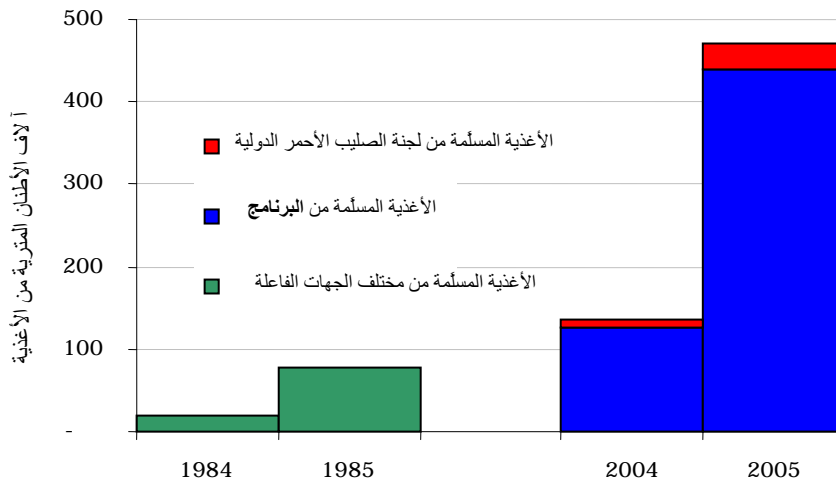


طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

- 21- وكانت المسافات البعيدة وعدم وجود بنية أساسية للنقل، وطبيعة التربة سبباً في الحد من النقل والإمداد. ولا توجد طرق ممهدة بين دارفور وسائر السودان؛ ولا تستطيع الشاحنات أثناء سقوط الأمطار الوصول إلى بعض الأماكن على مدى ثلاثة أشهر. ولا يمكن الاعتماد على وصلة السكك الحديدية المؤدية إلى نيالا. ومما حدّ من قدرات النقل والإمداد كذلك التنافس على النقل من أجزاء الاقتصاد السوداني التي تشهد نمواً سريعاً⁽⁶⁾ وعدم توفّر الوقود وقطع الغيار للموردين المحليين.
- 22- وتعلّب فريق النقل والإمداد على تلك المعوّقات من خلال قدرته على تعبئة القدرات وتطبيق الدروس المستفادة من العمليات السابقة. ويقارن الشكل 2 بين حجم المساعدات المقدّمة خلال عمليتي 2004 و2005 وخلال عمليات المعونة الغذائية في دارفور في منتصف الثمانينات، مما يؤكّد على أهمية الإنجاز الذي حققه البرنامج.

الشكل 2: مقارنة بين اثنتين من عمليات أغذية الطوارئ في دارفور

نقلت بيانات عام 1984/1985 من de Waal، 1989. ونقلت بيانات الصليب الأحمر عن تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية



- 23- وكانت هناك قضايا مختلفة تتعلق بالنقل والإمداد: فخيّام المستودعات لم تكن مثبتة بشكل سليم وعصفت الرياح بعدد منها عندما ساءت الأحوال الجوية؛ وشهدت بعض الحالات تدبّي مستوى النظافة الصحية في المستودعات، على الرغم من أن ممارسات التخزين كانت سليمة عموماً؛ وأدى التكدّيس إلى خطر غير مقبول في انهيار السلع على الرغم من التزام الممارسات بتوجيهات البرنامج؛ وكان هناك نقص في منصّات التخزين.
- 24- وقام موظفو النقل والإمداد بإنشاء نظام للتتبع يستند إلى صحيفة جدولية لأن نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) لم يف باحتياجاتهم. ويتطلب نظام كومباس تياراً كهربائياً ثابتاً واتصالات جيدة وموظفين مُدرّبين، وهو ما لا يتوفر في العادة عند بداية أي حالة طوارئ كبيرة. ولذلك فإن البرنامج مُعرّض لمخاطر تلك النظم غير الرسمية، كما أن

⁽⁶⁾ ازداد الناتج المحلي الإجمالي في السودان بنحو 5.2 في المائة في عام 2004 وبنحو 8 في المائة في عام 2005 (البنك الدولي، 2006).

موظفي النقل والإمداد الذين يعطون الأولوية لتوصيل الغذاء إلى المحتاجين يتعرضون لتقييمات سلبية من السلطات الرقابية.

25- وأدى ضعف رصد الجوانب الأخرى غير النقل والإمداد إلى حرمان المدراء من المعلومات المطلوبة لكفالة الوصول بفعالية البرنامج إلى حدودها القصوى. ونتج عن ذلك تحليل موضوعي ضئيل لجوانب القوة والضعف التشغيلية. وكان يمكن للتوزيع الفعّال والرصد بعد التوزيع أن يُسلط الضوء على القضايا التي تتخذ الإدارة إجراءات بشأنها بدءاً من تكلفة الطحن ووصولاً إلى عدم امتثال الشركاء للالتزامات المعززة تجاه النساء.

26- ودعم البرنامج التقييم السنوي للأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ، ولكن ذلك لم يشكّل بديلاً عن الرصد المنتظم. وتحسّنت عمليات الرصد التي قام بها البرنامج بشكل ملحوظ قرب نهاية الفترة قيد الاستعراض، ولكنها لم تكن كافية لإثراء قرارات البرمجة في الوقت المناسب.

الكفاءة

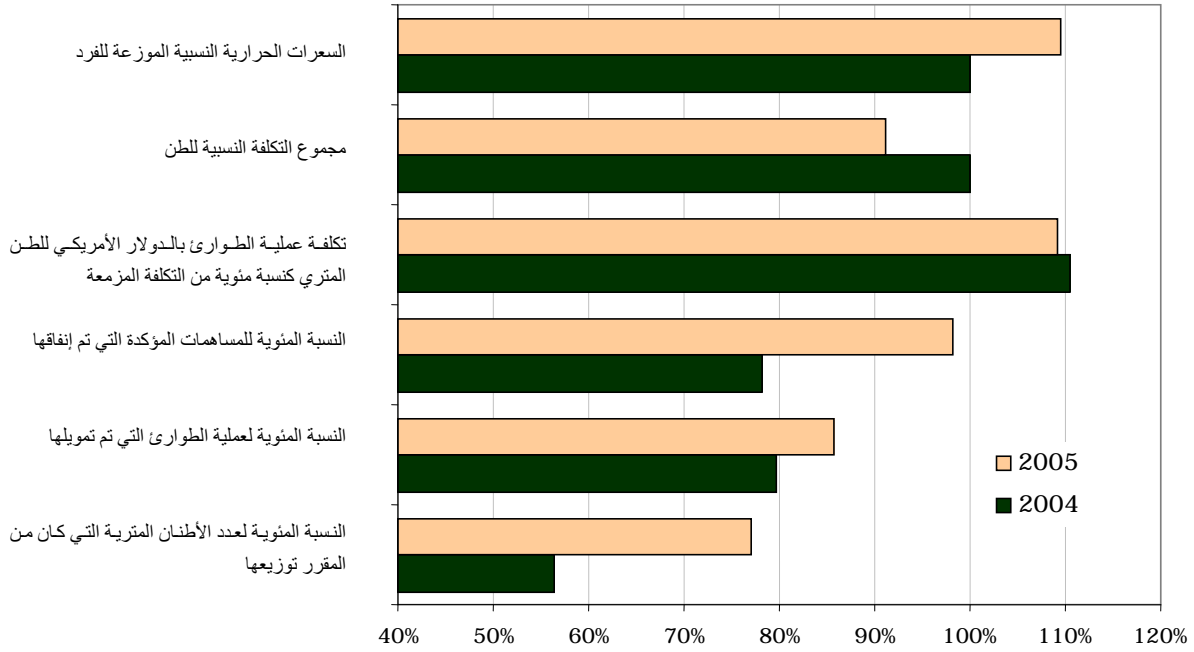
27- أفضت الصعوبات التي كانت تكتنف بيئة النقل والإمداد إلى زيادة كبيرة في التكاليف. واستخدم البرنامج النقل الجوي في عامي 2004 و 2005، ولكنه أنهى ذلك تدريجياً في دارفور بحلول نهاية عام 2005 عن طريق تجميع الإمدادات حتى يتسنى تلبية الاحتياجات بدون نقل جوي خلال الموسم المطير. وبالنظر إلى انعزال دارفور عن الأسواق الأخرى في السودان فإن كمية الأغذية المطلوبة كانت أكبر مما يمكن لآليات السوق العادية أن توفرها في مدة قصيرة. وكانت تكلفة توصيل الطن المترى من الحبوب بالنسبة للبرنامج أعلى عدة مرات من الأسعار المحلية في دارفور، ولكن الأسعار المحلية كان يمكن أن ترتفع أكثر من ذلك بدون المعونة الغذائية المقدمة من البرنامج. وكانت المساعدة المقدمة من البرنامج أكثر كفاءة مما كان يمكن أن تكون عليه المساعدة النقدية منفردة.

28- ولم يوزّع البرنامج أموالاً نقدية، ولكنه كان يوزّع السكر الذي كانت قيمته بالنسبة للمتلقين في دارفور أعلى من تكلفته على البرنامج. وكان ذلك يشكّل وسيلة فعّالة لتحويل الدخل إلى المستفيدين. وكانت التكلفة التي تحملها البرنامج في توصيل الطن المترى من السكر أقل من السعر المحلي حتى بالنسبة للسكر الذي تم شراؤه داخل السودان.

29- ويمثل التوزيع العام للأغذية معظم الأغذية الموزّعة. وتنخفض تكلفة دعم التوزيع العام للأغذية عن وسائل التوزيع الأخرى، مثل الغذاء مقابل العمل أو الغذاء مقابل التعليم، ولذلك فإن تفضيل البرنامج لتلك الوسيلة ساعد على زيادة الكفاءة في المراحل الأولى عندما كان يعطي الأولوية لزيادة تدفّق الأغذية إلى أقصى حد.

30- واتخذ مكتب البرنامج في السودان بعض التدابير المبتكرة لتحسين الكفاءة والفعالية، بما في ذلك: (1) استخدام القروض الداخلية؛ (2) مساعدة الموردين على الحصول على شاحنات؛ (3) توفير فريق أمني لتأمين المناطق؛ (4) توفير شبكة تخزين موسّعة. وبيّن الشكل 3 التحسينات في الكفاءة والفعالية في الفترة من 2004 حتى 2005. على أن مما أعاق تحسّن أداء البرنامج الافتقار إلى الرصد الفعّال للبرنامج بأسره؛ وكان التعلم جلياً بأوضح درجاته في مجالات مثل النقل والإمداد الذي كان البرنامج يركز الرصد عليه.

الشكل 3: التغييرات في أداء البرنامج، 2004-2005



31- واستبدل مكتب البرنامج في السودان هيكل إدارة المصفوفة العادية التي يكون فيها الموظفون التقنيون مسؤولين أمام مدير تنفيذي ومدير تقني، وأحلوا محله نموذجاً إدارياً هرمياً بعبدة واحدة لجميع الاتصالات. وخلص فريق التقييم من مقارنة عملية دارفور بعمليات الطوارئ التي أجرتها وكالات أخرى إلى أن الانتقال إلى هيكل هرمي كان فعالاً لأنه ساعد البرنامج على تركيز جهوده على المهمة الرئيسية التي حددتها وحدة دارفور في الخرطوم، ولم يضطر الموظفون الميدانيون إلى التعامل مع العديد من خطوط الإبلاغ أو المهام ذات الأولويات المختلفة من وحدات أخرى في البرنامج.

32- وانطوى هذا النهج أيضاً على بعض التكاليف. فقد تدفقت الاتصالات من خلال عبدة واحدة مما أجهد رؤساء مكاتب المناطق؛ كما أدى هذا الهيكل كذلك إلى الحد من التفاعل بين أخصائيي البرامج والموظفين الميدانيين، لا سيما فيما يتعلق بالمواضيع المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياق⁽⁷⁾، مثل التغذية، وتقدير هشاشة الأوضاع، والرصد والتقييم، والمساواة بين الجنسين.

الأثر

33- حالت تدخلات المعونة الغذائية من البرنامج دون انتشار الكوارث التغذوية وحالات الوفاة. وخلال المقابلات التي أجريت مع جميع أفراد المصلحة الرئيسيين، كان ثمة اتفاق - بين المستفيدين على وجه الخصوص - على أن تدفقات الأغذية من البرنامج منعت وقوع كارثة إنسانية.

(7) المواضيع المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياق تتطلب نقل معلومات أكثر مما تتطلبه المجالات المباشرة، مثل النقل والإمداد، حيث يتعين وضع البيانات الخام في سياقها.

34- وظلت بعض جيوب سوء التغذية قائمة خلال عامي 2004 و 2005 في بعض المناطق، ولكن إحصائيات التقييم السنوي للأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ تشير إلى انخفاض كبير بشكل عام في معدلات سوء التغذية الحاد العام، وسوء التغذية الحاد الشديد، ومعدلات الوفاة الخام⁽⁸⁾ ومعدلات الوفاة بين الأطفال دون الخامسة من العمر (انظر الجدول 4). وانخفضت معدلات تغطية برامج التغذية العلاجية وبرامج التغذية المدرسية. وكان دور البرنامج في برامج التغذية العلاجية مقصوراً على توفير المواد إلى البرامج التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ ولا يستطيع البرنامج دعم برامج التغذية المدرسية إلا في الحالات التي يوجد فيها شركاء لديهم الاستعداد والقدرة.

الجدول 4 - التغييرات في المؤشرات التغذوية، 2004-2005⁽⁹⁾

نطاق تغطية برامج التغذية العلاجية	نطاق تغطية برنامج التغذية المدرسية ⁽¹¹⁾	أكثر من خمس حالات وفاة بين كل 10 000 حالة يومياً	معدلات وفيات الأطفال (الوفيات بين كل 10 000 حالة يومياً)	سوء التغذية الحاد الشديد على أساس درجات Z	سوء التغذية الحاد العام على أساس درجات Z ⁽¹⁰⁾	السنة
%0	%18	1.03	0.72	3.9% 95% فترة ثقة - 2.3% (5.6%)	21.8% 95% فترة ثقة ⁽¹²⁾ (25.3% - 18.2%)	تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ لعام 2004
%28.3	%20.2	0.79	0.46	1.4% 95% فترة ثقة (2.0% - 0.9%)	11.9% 95% فترة ثقة (13.6% - 10.3%)	تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ لعام 2005
	أقل من 50% في المناطق الريفية وأقل من 70% في المناطق الحضرية وأقل من 90% في المخيمات	2.00	1.00	2-3%	15%	القيم المرجعية

(8) تشير كلمة "الخام" إلى أن معدلات الوفيات غير معدلة بحسب العمر.

(9) تبين النتائج الأولية لنقص التغذية في تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ إلى زيادة في معدلات سوء التغذية الحاد العام (13.0 في المائة، بفترة إيقاف نسبتها 95 في المائة تراوحت بين 10.3 و 13.6) ومعدلات سوء التغذية الحاد الشديد (2.0 في المائة في فترة ثقة نسبتها 95 في المائة تراوحت بين 1.4 في المائة و 2.6 في المائة). ولا يؤثر ذلك الدهشة بالنظر إلى توقف الإمدادات وانخفاض الحصص الغذائية ومشاكل الوصول خلال عام 2006.

(10) تعني درجات Z أن الأطفال الذين يتم قياسهم قد خضعوا لمقارنة مع منحنى توزيع الأطفال من نفس الطول في المجموعة المرجعية. ويعتبر ذلك أدق من استخدام نسبة ثابتة لمتوسط الوزن لتصنيف الأطفال بأنهم مصابون بسوء التغذية.

(11) تتصدى برامج التغذية المدرسية للاحتياجات الغذائية للأطفال المصابين بسوء التغذية المعتدل؛ وتتصدى برامج التغذية العلاجية للاحتياجات الغذائية وربما الطبية للأطفال المصابين بسوء التغذية الشديد. ويبيّن نطاق التغطية عدد الأطفال الذين يتم الوصول إليهم.

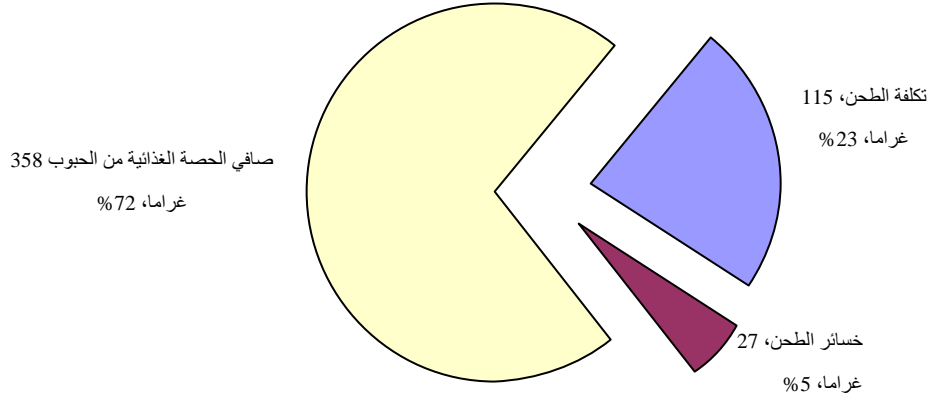
(12) يعني الرقم الأول انتشار سوء التغذية الحاد العام أو سوء التغذية الحاد الشديد في مجموعة العينة. وتعني فترة الثقة التي تبلغ نسبتها 95 في المائة أنه لا توجد سوى فرصة بنسبة 5 في المائة للخروج من نطاق المجموعة التي أخذت منها العينة.



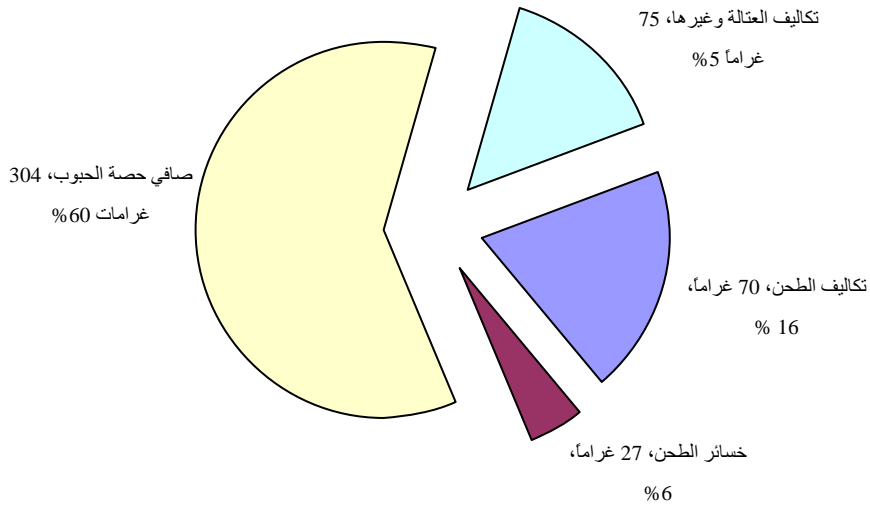
- 35- ويتوقف أثر البرنامج على إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين وعلى أربعة مجالات أخرى: (1) مستوى وطبيعة الدعم المقدم من الجهات المانحة؛ (2) أداء البرنامج ونظم النقل والإمداد؛ (3) أداء الشركاء المتعاونين؛ (4) الطرق التي تتبعها الأسر في استعمال الغذاء.
- 36- وتعامل البرنامج مع الدعم المقدم من الجهات المانحة ومع النقل والإمداد بشكل جيد، ولكن المجالات الأربعة الأخرى تنطوي على مشكلات. فالبرنامج لديه بعض الشركاء المتميزين في دارفور، ولكن تدني أداء الشركاء الآخرين حدّ من أثر البرنامج. ولم يكن أداء بعض الشركاء جيداً بدرجة كافية على الرغم من أنهم يكشفون عن أداء جيد مع البرنامج في بلدان أخرى.
- 37- ويعني عدم قيام البرنامج بالرصد إغفال بعض جوانب تدني الأداء لدى الشركاء. وكان ينبغي على البرنامج أن يدرك من قبل أن صعوبة الظروف في دارفور جعلت من الصعب على الشركاء تعيين الموظفين، وهو ما كان ينبغي أن يدفع البرنامج إلى زيادة رصد الشركاء ودعم تنمية قدراتهم.
- 38- وأدى ضعف الرصد إلى الإخفاق في تحديد الانخفاض الشديد في "الحصص الغذائية المستهلكة" نتيجة ارتفاع تكلفة الطحن، خاصة بالنسبة للمشردين داخلياً في المخيمات. وفي المخيمات القريبة من المُدن تُطحن معظم الحبوب في مطاحن تجارية صغيرة. واستهلكت تكاليف وخسائر الطحن 25 في المائة من الحصص الغذائية المقدّمة من البرنامج وأسفرت عن انخفاض كبير في قيمتها التغذوية.
- 39- وفي بعض المخيمات، كان على المستفيدين من المعونة الغذائية سداد ما يتراوح بين 7 و 15 في المائة من حصصهم من الحبوب للقادة التقليديين لتغطية "تكاليف" العتالة والحراسة والإشراف. ويبيّن الشكل 4 حالتين: (1) حيث يتلقى المستفيدون الحصص الغذائية الكاملة؛ (2) حيث يتعيّن على المستفيدين سداد جزء من حصصهم الغذائية لتغطية "تكاليف" التوزيع.

الشكل 4: أثر تكاليف وخسائر الطحن على حصص الحبوب تكاليف وخسائر طحن الحبوب

المصدر: بيانات وثائق تقييم الأمن الغذائي والتغذوي في حالات الطوارئ لشهر سبتمبر/أيلول 2005
حصّة غذائية من 450 غرام من الحبوب. خسائر الطحن بنسبة 7% من الحصّة المطحونة



تأثير 15% من تكاليف العتالة على 450 غراماً من حصّة الحبوب



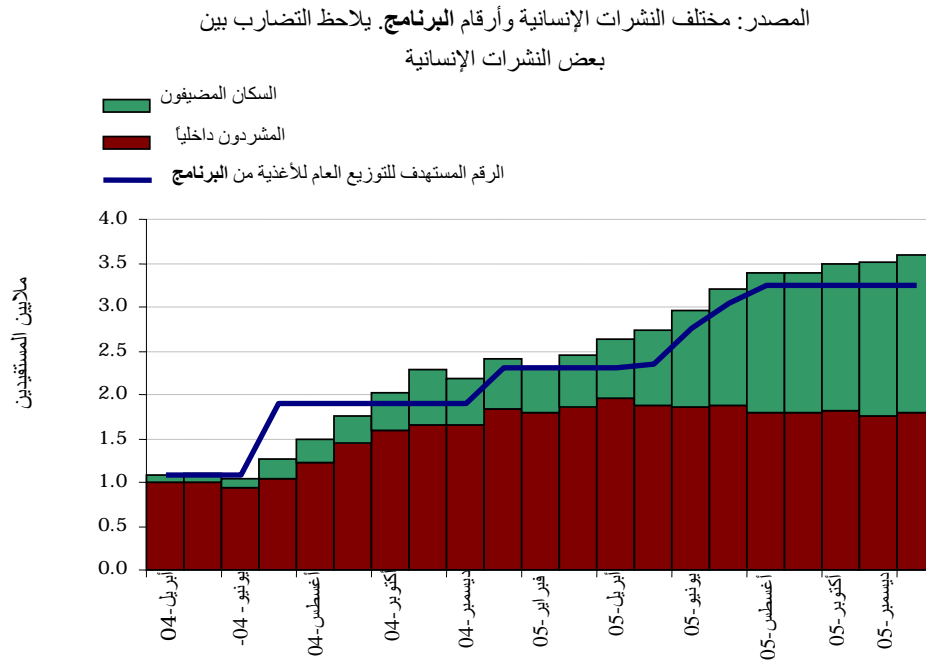
40- ونتج عن ذلك انخفاض كبير في القيمة السعريّة للحصّة الغذائيّة التي "تستهلكها" الأسر عن تقديرات البرنامج أو تقاريره. وكان ذلك يشكّل مسألة مهمّة لمن يعتمدون على المعونة الغذائيّة، مثل المشرّدين داخلياً في المخيمات حيث كانت الحالة الأمنيّة تعوق أنشطة سُبل العيش البديلة.

41- وبدأ مكتب البرنامج في السودان تحسين جودة أداء الشركاء المتعاونين. وتشمل الابتكارات الأخيرة إدخال مؤشرات الرصد كجزء من الاتفاقات الميدانيّة، وترجمة دليل العمل مع البرنامج إلى اللّغة العربيّة، ووضع مؤشرات لأداء الشركاء.

نطاق التغطية

42- تضاهاي الأرقام التخطيطية للبرنامج في عمليتي الطوارئ وتعديلات الميزانية تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كما هو مبيّن في الشكل 2. وكان متوسط الرقم الشهري المستهدف من التوزيع العام للأغذية 96 في المائة من المحتاجين، وبلغ معامل ارتباط Pearson 0.96.

الشكل 5: مقارنة بين الأرقام التخطيطية للبرنامج ولمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية



43- ورَكَز البرنامج في البداية على المشردين داخلياً في المخيمات؛ وساعد بعد ذلك السكان المضيفين والمشردين داخلياً خارج المخيمات. وهذه الأرقام تقريبية للأسباب التالية: (1) كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية توزع الأغذية⁽¹³⁾ على مُختلف السكان⁽¹⁴⁾ بالتنسيق مع البرنامج؛ (2) تفاوت عدد المستفيدين الذين أمكن الوصول إليهم في أي شهر تبعاً للظروف الأمنية وإمكانية الوصول.

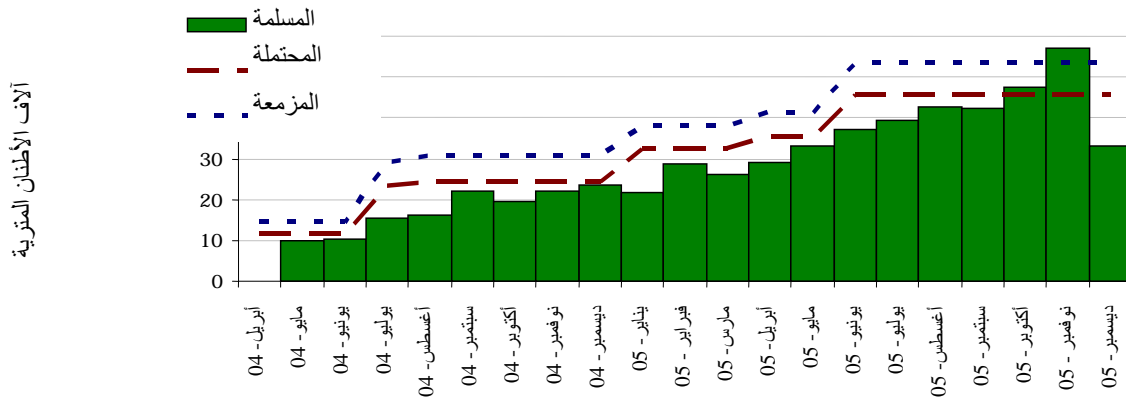
44- وبلغت عمليات البرنامج ذروتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 عندما تم توزيع 57 000 طن متري من الأغذية استعداداً لشهر رمضان.

(13) ورَّعت لجنة الصليب الأحمر الدولية 8 500 طن متري من الأغذية في عام 2004 (6.7 في المائة من توزيعات البرنامج) و3 200 طن متري من الأغذية في عام 2005 (7.3 في المائة).

(14) ركزت لجنة الصليب الأحمر الدولية على مساعدة سكان الريف. وأثناء العمل الميداني، كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية تبحث إنهاء مشروعها للمساعدة الغذائية بحلول نهاية عام 2006 حيث بات المشردون داخلياً يستفيدون من البرنامج ولم يعد السكان المستقرون في حاجة إلى مساعدة.

الشكل 6: التوزيعات الفعلية مقارنة بالمستوى المزمع في عملية الطوارئ

ملاحظة: مستويات الكمية المزمعة استناداً إلى عملية الطوارئ. الكمية المحتملة هي الكمية المزمعة مضروبة في النسبة المئوية لتمويل عملية الطوارئ. ولا يؤخذ توقيت التمويل في الاعتبار.



- 45- وفي أبريل/نيسان 2004، كان المشردون داخلياً يمثلون 92 في المائة من المستفيدين من أغذية البرنامج؛ وبحلول ديسمبر/كانون الأول 2005، أصبح المشردون داخلياً يمثلون 50 في المائة من المستفيدين على الرغم من ازدياد العدد (انظر الشكل 5).
- 46- ولا يمكن تلافي الأخطاء الناجمة عن الإدراج والاستبعاد في أي عملية للمعونة الغذائية. ومنذ بداية عملية دارفور، جازف البرنامج بمعدلات إدراج كبيرة لتقليل الاستبعاد إلى أدنى حد.
- 47- وشكّلت أخطاء الإدراج مشكلة لمخيمات المشردين داخلياً بالقرب من المُن. وتحسّن ذلك في أواخر عام 2004 ومطلع عام 2005، ولكن أخطاء الاستبعاد ظلت قائمة فيما يتعلق بالحالات الجديدة التي وصلت إلى مخيمات المشردين داخلياً.
- 48- وعمل البرنامج مع الشركاء على وضع نظام للتسجيل في المخيمات، ولكنه حاول جمع بيانات أكثر من اللازم. ومن المثير للدهشة أن البرنامج ليس لديه نظام للتسجيل يمكن استخدامه في حالات الطوارئ.

الاتساق

- 49- استهدفت عمليتا الطوارئ لعامي 2004 و 2005 تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية⁽¹⁵⁾ 1 و3 و4. واستهدفت عملية الطوارئ لعام 2004 الهدف الاستراتيجي 2 من خلال أنشطة الغذاء مقابل الإنعاش، ولكن ذلك ألغى في عملية عام 2005. وفي دارفور، كانت الأنشطة متماشية مع الهدف الاستراتيجي 1.

(15) الأهداف الاستراتيجية: 1- إنقاذ الأرواح في حالات الأزمات؛ 2- حماية سُبل العيش في حالات الأزمات وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات؛ 3- دعم تحسين الوضع التغذوي والصحي للأطفال والأمهات والفئات الضعيفة الأخرى؛ 4- دعم فرص الالتحاق بالتعليم والحد من التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم والتدريب وعلى اكتساب المهارات.

- 50- ولم تعكس التدابير التي اتخذها مكتب البرنامج في السودان لتلبية الالتزامات المعززة تجاه النساء في كثير من الحالات التزاماً كافياً بقضايا التمايز بين الجنسين. وكانت لجان توزيع الأغذية تضم ممثلات من النساء ولكن بعضهن لم يكن لديهن أي دور في توزيع الأغذية أو رصدها. وبغض النظر عن مشروع واحد لتحسين المواعد، فإن البرنامج لم يتخذ أي إجراءات لجمع حطب الوقود وهو ما يمثل خطراً كبيراً تواجهه النساء.
- 51- وكان يتعيّن إجراء تحسينات في (1) عدد النساء اللاتي يقمن برصد الأغذية؛ (2) رصد قضايا التمايز بين الجنسين؛ (3) رصد الأشخاص الذين يعانون من الضعف الشديد؛ (4) الاتصال بين مستشار التمايز بين الجنسين ومنسقي التمايز بين الجنسين في الميدان؛ (5) اهتمام كبار المدراء بقضايا التمايز بين الجنسين.
- 52- ولم يدرك الشركاء المتعاونون في بعض الأحيان توفّعات البرنامج من حيث التمايز بين الجنسين. فقضايا من قبيل مشكلة تشويه الأعضاء الجنسية للإناث والتدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تخرج عن نطاق اهتمام البرنامج. على أن الفريق يعترف بأن الكثير من المجالات التي تحتاج إلى تحسين يتوقف على شركاء البرنامج الذين يتمتعون بالقدرة على تنفيذ البرامج التي تراعي التمايز بين الجنسين.
- 53- وتمكّن البرنامج بفضل التمويل السخي المقدم من الجهات المانحة من أداء دوره بكفاءة في دارفور. ولكن توقيت وظروف المساهمات لم تكن دائماً متنسقة مع أهداف الجهات المانحة والتكاليف الكبيرة المفروضة على البرنامج، وساهمت في بعض الأحيان في انقطاع خطوط الإمدادات. وأما الجهات المانحة التي سمحت للبرنامج باستخدام أموالها لسداد القروض الداخلية فقد ساعدت على منع انقطاع الإمدادات. وكان هذا التمويل الداخلي مهماً لأداء البرنامج في السودان.
- 54- وتمكّن البرنامج من توسيع نطاق التغطية إلى أقصى حد بفضل النهج المبتكرة في الاقتراض الداخلي، والترتيبات الأمنية، ودعم الناقلين؛ ولم تكن بعض تلك النهج مشمولة في سياسات البرنامج، ولكنها تتيح دروساً يمكن الاستفادة منها في عمليات البرنامج الأخرى، لا سيما إدارة المخاطر.
- 55- ولم يتناول التقييم الاتساق بين أنشطة البرنامج في دارفور والعمل السياسي الدولي بشأن تعزيز التوصل إلى تسوية للصراع.

التنسيق

- 56- شارك البرنامج في التنسيق العادي، لا سيما في اثنتين من المجالات التي يسرت الوصول إلى المستفيدين، وهما أمن الموظفين والنقل.
- 57- وكان الأمن يشكّل مسألة مثيرة لقلق مستمر في دارفور. وتحسّن الأمن فيما بين عامي 2004 و 2005، ولكن ظلت هناك شواغل مهمة، بما في ذلك أعمال السلب والنهب والعنف من جانب الجماعات الراغبة في السيطرة على المعونة الغذائية. وتمثّل الهجمات المسلحة أو القتال 30 في المائة من الحوادث الأمنية التي كان كثير منها يهدد موظفي البرنامج والشركاء المتعاونين والموردين لأنهم كانوا يسيطرون على أصول البرنامج أو كانوا في حاجة إلى السفر إلى دارفور.
- 58- وقام البرنامج بنشر فرقته الأمنية، بما في ذلك عنصر تقدير الأمن الذي ساعد على سرعة تقييم الطرق والمناطق. كما قام البرنامج بإدارة الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي ساعدت، إلى جانب فرق الأمن، على سرعة الوصول إلى المناطق الجديدة ومكّنت المنظمات غير الحكومية الدولية من مواصلة العمل في المناطق التي لولا ذلك لاضطرت إلى

الانسحاب منها. وساهمت الخدمة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وفريق تقدير الأمن التابع للبرنامج بدور كبير في عمل الوكالات الأخرى.

59- ونسّق البرنامج بشكل جيد مع لجنة الصليب الأحمر الدولية التي أثنى موظفوها على استعداد البرنامج لكفالة تطبيق نهج منسّق في توزيع الأغذية.

الحماية

60- تنطوي عملية البرنامج على أثر إيجابي على الحماية (1) من خلال ما يصاحب ذلك من حضور دولي في مناطق العمليات؛ (2) لأن المعونة الغذائية قللت من الحاجة إلى البحث المحفوف بالمخاطر عن الغذاء خارج المخيمات. ويعني تخفيض البرنامج للحصص الغذائية أو إخفاقه في تسليم الحصص الغذائية الكاملة بسبب فجوات الإمدادات تعرض السكان للمخاطر. ولا تتشابه تلك المخاطر بين جميع سكان المخيمات. فبعض السكان يواجه مستويات مختلفة من الخطر عندما يزاولون أنشطة كسب العيش. ومما يبعث على الإحباط أن عوامل المخاطر تلك لم تعبّر عنها سياسات الحصص الغذائية.

61- ولم يُعط البرنامج لسكان المخيمات الذين لم تتوفر لديهم أي سبل بديلة للعيش أولوية أعلى من سكان المخيمات الذين كانوا يتمتعون بفرصة أفضل للوصول إلى سبل العيش. وأعطى البرنامج الأفضلية للمشردين داخلياً في المخيمات، ولكنه لم يميّز المخيمات من حيث توفر سبل العيش البديلة. وكان يمكن لنظام الرصد الفعّال أن يُسلط الضوء على مجموعات المستفيدين المعرضين للعنف بسبب الفجوات في سلة الأغذية.

62- ولا يوجد لدى البرنامج أي تعريف رسمي أو أي سياسة للحماية، ولكن مكتب البرنامج في السودان ساعد كثيراً على حماية المشردين داخلياً.

الملحق الأول

References

- Bairiak, J. T.** 2004. *The Human Situation in North Darfur State*. Rugby, UK, Intermediate Technology Development Group.
- Broughton, B., Tymo, D., Meulder, F. D., Girerd-Barclayt, E., Asano, Y., Elhadi, F. & Alibea, S. K.** 2004. *Full Report of the Evaluation of the WFP Emergency Operations (EMOPs) 10048.00/01/02 in the Sudan: Food Assistance to Populations Affected by War and Drought*. Rome, WFP.
- Buchanan-Smith, M., Jaspars, S., Salih, M., Osman, B., Hafiz, M. E., William, T., Abdalla, M., Tehani, Galluzzi, C., Abaker, Y. & Moloney.** 2006. *Darfur Livelihood Report: Report for WFP, Khartoum*. Khartoum, WFP.
- House of Commons International Development Committee.** 2005. *Darfur, Sudan: The responsibility to protect*. Fifth Report of Session 2004–05 (Vol. II). London.
- ICRC.** 2005. *Sudan Bulletin*, 23–9, February. Available at: <http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/69fhw9?opendocument>
- ICRC.** 2006. *Sudan Bulletin*, 38–9, January. Available at: <http://reliefweb.int/rw/rwb.nsf/vLCE/5F43C78E0C93B265852570F1005CBFD1?OpenDocument&StartKey=Sudan&ExpandView>
- OECD/DAC.** 1999. *Guidance for Evaluating Humanitarian Assistance in Complex Emergencies*. Paris.
- World Bank.** 2006. *Sudan Data Profile*. Available at: <http://devdata.worldbank.org/external/CPProfile.asp?CCODE=SDN&PTYPE=CP>
- Young, H. & Osman, A. M.** 2006. *A Conceptual Framework and Situational Analysis of Darfur, to inform the Darfur Early Recovery Plan and Joint Assessment Mission (Darfur ERP/JAM)*. Medford, Mass., USA, Feinstein International Famine Center, Tufts University.
- Young, H., Osman, A. M., Aklilu, Y., Dale, R., Badri, B. & Fuddle, A. J.** 2005. *Darfur – Livelihoods Under Siege*. Medford, Mass., USA, Feinstein International Famine Center, Tufts University.

الملحق الثاني: استجابة الإدارة لتوصيات التقييم المستقل لعملية الطوارئ دارفور 10339.0/1

رد الإدارة والإجراء المتخذ	الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراء	التوصيات
		تحسين الفعالية
استفاد البرنامج خلال عام 2006 من الخبرة المكتسبة من (1) فرق تقييم الأمن/تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لتوجيه التوسع في المناطق الريفية؛ (2) تقييم مشترك ثانٍ للأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ مما ساعد في تنقيح خطط عام 2006؛ (3) وضع مجموعة أدوات النهج المشترك للرصد والتقييم من أجل تحسين الرصد والتقييم على المستوى الميداني. وينصب التركيز حالياً على ترشيد اتخاذ القرارات لكفالة ترجمة الرصد بكفاءة إلى تعديلات في البرامج.	المكتب القطري في السودان	يجب أن يواصل مكتب البرنامج في السودان تحسين جودة رصد الاحتياجات، والاستهداف، والتوقيت، والتسليم، وأداء الشركاء، والأثر، حتى يحصل المدراء على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.
وضع مكتب البرنامج في السودان معايير للتعامل مع حالات النقص، ويواصل المكتب إعطاء الأولوية لمساعدة المشردين داخلياً في المخيمات. وأما زيادة استهداف الأفراد والأسر أو تمييز الاحتياجات بين المخيمات فهو مكلف أكثر من اللازم وغير ملائم لأنه يمكن أن يوجِّح التوثرات بين المتلقين وغير المتلقين.	المكتب القطري في السودان	عند التعامل مع حالات النقص أو الموارد المحدودة، ينبغي أن يحدد البرنامج أولويات تسليم الأغذية في دارفور إلى الأسر أو الأفراد الأكثر اعتماداً على المعونة الغذائية أو الذين يتعرضون بسبب استراتيجياتهم في كسب العيش لأشد المخاطر أو العنف أو الموت.
يعترف مكتب البرنامج في السودان بأن المعونة الغذائية تشكل عنصراً أساسياً في اقتصاد كسب العيش ويرى أن المعونة الغذائية محدودة التعرُّض لاستراتيجيات سُبل المعيشة العالية المخاطر. ولا يمثل تقديم أغذية إضافية بالضرورة الاستجابة المثلى، إذ يمكن النظر في حوافز أخرى، مثل توفير الموافد أو الأموال النقدية.	المكتب القطري في السودان	في حالة وجود دليل على ما يهدد الحياة أو الرفاه، ينبغي أن ينظر البرنامج في تقديم حصص غذائية مُعززة إلى الأسر أو الأفراد الذين بدون تلك الحصص لا يمكنهم مواصلة أنشطة كسب العيش التي تنطوي على مخاطر تهدد حياتهم.
يوصل مكتب البرنامج في السودان الدعوة مع الشركاء للتصدي لتلك القضايا وفهم أسباب سوء التغذية، وتحديد سُبل التصدي لها. وتم وضع خطوط توجيهية تقنية في عام 2006 لمواءمة تصميم برامج التغذية المدرسية. وما زالت قدرة الشركاء والتمويل التكميلي يشكلان أهم المعوقات. وقد حقق نظام مراقبة التغذية أثراً فعالاً في (1) تحديد المناطق التي ترتفع فيها معدلات سوء التغذية والأماكن التي ينبغي أن تنفَّذ فيها برامج التغذية المدرسية؛ (2) تعزيز أنشطة الخدمة العامة.	المكتب القطري في السودان	ينبغي أن يعمل مكتب البرنامج في السودان مع الشركاء لتحديد أسباب ارتفاع معدلات التغيب وانخفاض معدلات الإنعاش في برامج التغذية المدرسية ومراكز التغذية العلاجية، وتحسين تغطية تلك البرامج.
ازداد اتساق رصد السلة الغذائية والرصد في مرحلة ما بعد التوزيع منذ منتصف عام 2005. وما زال الرصد المنتظم للمعونة الغذائية الفعلية المتاحة للاستهلاك باستخدام أدوات قياسية يشكل تحدياً بسبب (1) انعدام الأمن، وضيق فرص الحصول على عيّنات عشوائية، والقيود على الموظفين؛ (2) تأثر الاتساق بقواعد الرصد بعد التوزيع ورصد السلة الغذائية.	المكتب القطري في السودان	ينبغي أن يطبق البرنامج نظاماً أشمل وأكثر موضوعية للرصد والإبلاغ عن "الحصص الغذائية" لفهم القيمة التغذوية الحقيقية للمساعدة المقدمة من البرنامج. وينبغي أن يعيّر ذلك عن الأهداف المقصودة، وما يتم توزيعه، وما هو متاح فعلياً للاستهلاك.



الملحق الثاني: استجابة الإدارة لتوصيات التقييم المستقل لعملية الطوارئ دارفور 10339.0/1

رد الإدارة والإجراء المتخذ	الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراء	التوصيات
<p>تم الاتفاق على ذلك. وقد تم تنظيم حلقة عمل للتوعية بخليط الذرة والصويا شارك فيها الشركاء من المنظمات غير الحكومية والحكومة في شمال دارفور خلال عام 2006. وأوصت حلقة العمل بأن يتم تكميل توزيع الأغذية بـتنقيف صحي وتغوي. وسوف تقام حلقات توعية مشابهة في غرب وجنوب دارفور في عام 2007. ويقوم مكتب البرنامج في السودان بما يلي: (1) تجميع الوصفات المحلية التي يُستخدَم فيها خليط الذرة والصويا لوضعها في كتيّب وسيقوم بإنتاج شرائط توضّح كيفية طهي خليط الذرة والصويا؛ (2) استعراض حالة التنقيف التغذوي والصحي الحالي في كل ولاية؛ (3) استعراض التنقيف الصحي/التغذوي المدعوم من البرنامج.</p> <p>تم الاتفاق على ذلك. وفي عملية الطوارئ لعام 2007، قام البرنامج بخفض عدد الأطفال المزمع الوصول إليهم إلى رقم واقعي.</p> <p>تلاحظ شعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج أن هذه المسألة لا تنفرد بها عمليات البرنامج في دارفور. وتعترف الشعبة بالحاجة إلى تحسين تحديد أهداف التغذية المدرسية في عمليات الطوارئ؛ وينبغي أن يوفّر التقييم المواضيعي الذي يجريه مكتب التقييم أفكاراً ثابتة حول هذا الموضوع.</p> <p>تم تعزيز الممارسات المذكورة منذ زيارة البعثة للسودان. وتم تدريب أعداد إضافية من عمال النظافة على صيانة المستودعات؛ وتم توزيع 30 000 منصة بلاستيكية ومن المتوقع توزيع 44 000 منصة أخرى؛ ويقوم مدراء المستودعات بتقديم تدريب تشيطي منتظم حول ممارسات المستودعات؛ وتم تقديم 1.5 مليون وتد لتثبيت خيام المستودعات.</p>	<p>المكتب القطري في السودان</p> <p>شعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج</p> <p>المكتب القطري في السودان</p>	<p>ينبغي أن يوسّع مكتب البرنامج في السودان توعية السكان المستهدفين بالفائدة التغذوية لخليط الذرة والصويا وإعداده واستخدامه.</p> <p>في حالة مواصلة التغذية المدرسية، ينبغي على مكتب البرنامج في السودان أن يوضح الهدف من ذلك: تشجيع التحاق الفتيات، ودعم تغذية الأطفال، وتعزيز سرعة إعادة إنشاء المدارس أو المساعدة على سداد أجور المعلمين.</p> <p>ينبغي على مكتب البرنامج في السودان تحسين النظافة الصحية في المستودعات، وزيادة استخدام منصّات التخزين، وزيادة إحكام تثبيت خيام التخزين، وتحسين التكديس.</p>
<p>يسعى مكتب البرنامج في السودان إلى التخفيف من المخاطر التي يتعرض لها السكان الضعفاء ولكنه ليس رائداً في قضايا الحماية التي تقع مسؤوليتها على بعثة الأمم المتحدة في السودان، والمنسق، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسيف، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. واقتُرحت بعض الحلول في غرب دارفور حيث دعا البرنامج إلى تسيير دوريات لجمع حطب الوقود، وفي شمال دارفور حيث أدخل البرنامج المواد التي تتسم بكفاءة استخدام الوقود على نطاق صغير.</p> <p>أوفد المكتب القطري للسودان بعثتين لاستعراض الحماية خلال عامي 2005 و 2006؛ وأقيمت في نوفمبر/تشرين الثاني - ديسمبر/كانون الأول 2006 حلقات عمل لتحسين فهم دور البرنامج في الحماية خلال جميع مراحل دورة توزيع الأغذية.</p>	<p>المكتب القطري في السودان</p>	<p>تحسين الحماية</p> <p>جمع حطب الوقود يعرّض النساء للمخاطر. وينبغي على البرنامج أن يتصدر المجتمع الإنساني في تقييم مخاطر جمع حطب الوقود واقتراح حلول للحد منها.</p>



الملحق الثاني: استجابة الإدارة لتوصيات التقييم المستقل لعملية الطوارئ دارفور 10339.0/1

رد الإدارة والإجراء المتخذ	الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراء	التوصيات
<p>تقوم شعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج بوضع اللمسات النهائية لبحث عن المساهمة المحتملة للبرنامج في حماية المجتمعات المحلية التي يعمل فيها. وعلى مدى الشهور الـ 18 الأخيرة، نفذت الشعبة سبع دراسات ميدانية، وقامت بعقد حلقات عمل حول الحماية و "عدم الإضرار" للموظفين الميدانيين في خمسة بلدان، بما في ذلك السودان؛ وتم تكميل ذلك باستعراضات مكتبية عن التمايز بين الجنسين والحماية، واستعراض الكتابات التي تتناول الحماية. وأدرجت التقارير الناشئة عن ذلك في دليل توجيه البرامج كمادة مرجعية لموظفي البرنامج. وسوف تواصل الشعبة دعم المكاتب القطرية، وتقديم التدريب، ودمج معايير الحماية في خطوات البرمجة في برامج التدريب، والنظر في توجيهات الحماية المؤسسية.</p>	<p>شعبة الاستراتيجية والسياسات ودعم البرامج</p>	<p>ينبغي أن يرسخ البرنامج مفهوم الحماية وأن يدرج مشورة عن تقديم حصص غذائية معززة للسكان الذين يقتصرون على استراتيجيات سبل العيش المحفوفة بالمخاطر.</p>
<p>تمت ملاحظة ذلك. وفي عام 2006، قام البرنامج بتحسين هيكل المكاتب الميدانية لتعزيز دعم الوظائف في جميع تلك المكاتب؛ ويجري إدخال مزيد من التحسينات خلال عام 2007.</p> <p>يعاد النظر في الجهود الحالية لتشجيع الاتصال بين الأخصائيين والموظفين الميدانيين لكفالة تقديم المساعدة التقنية الكافية.</p> <p>تعترف دائرة تحليل ودعم الشحن بصعوبات تشغيل نظام كومباس في المراحل الأولى من عمليات الطوارئ؛ وتتفاقم تلك الصعوبات في المناطق التي تتردى فيها البنية الأساسية. وفي مطلع عام 2005، وبمساعدة من مؤسسة TNT، استعرض البرنامج نظام كومباس وأدخل عدداً من التحسينات، مثل استخدام أجهزة المسح الضوئي لإدخال البيانات، وتركيز إدخال البيانات في النقاط التي تكون فيها القدرات والبنية الأساسية مضمونة، وإدخال أجهزة الحاسوبات المحمولة السريعة التشغيل والمزودة ببرامج قائمة بذاتها ولا تحتاج إلى التوصيل بشبكات، واستخدام نظم الإبلاغ القائمة على برنامج Oracle Discoverer، وبناء القدرات، وزيادة سرعة إعداد التقارير عن حالة المشروعات.</p>	<p>المكتب القطري في السودان</p> <p>المكتب القطري في السودان</p> <p>دائرة تحليل ودعم الشحن</p>	<p style="text-align: center;">تحسين الفعالية</p> <p>ينبغي أن يعزز مكتب البرنامج في السودان من الدعم الإداري في المكاتب الميدانية لأن نموذج الإدارة الهرمي يضع مسؤولية كبيرة عليها.</p> <p>ينبغي على مكتب البرنامج في السودان أن يعيد النظر في إجراءات الاتصال بين دارفور والخرطوم لتحسين تدفق وجود المعلومات بين الخرطوم والميدان.</p> <p>ينبغي أن يستعرض البرنامج نظام معالجة حركة السلع وتحليلها (كومباس) في دارفور لتحديد الأسباب التي أدت إلى جوانب القصور، وكيفية تلافيها.</p>



الملحق الثاني: استجابة الإدارة لتوصيات التقييم المستقل لعملية الطوارئ دارفور 10339.0/1

رد الإدارة والإجراء المتخذ	الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراء	التوصيات
تلاحظ دائرة تحليل ودعم الشحن أن تقديم مزيد من الحبوب لا يعادل خسائر/تكاليف الطحن، ولكن تقديم أغذية إضافية في دارفور قد لا يمثل الحل الوحيد. وقد كشف تقييم الأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ في دارفور والذي أجري في سبتمبر/أيلول 2005 أن المستفيدين يفضلون الحبوب الكاملة بدلاً من الدقيق بالنظر إلى ما يتسم به ذلك من مرونة أكبر في إعداد الغذاء، وإمكانية التخزين لمدة أطول. تمت ملاحظة ذلك: يبحث البرنامج تنفيذ ذلك البرنامج خلال عام 2007.	المكتب القطري في السودان	في الحالات التي يتم فيها توريد الحبوب إلى السكان الذين يعتمدون على المعونة الغذائية، ينبغي أن يوفر البرنامج تسهيلات الطحن أو يقدم حصة غذائية كافية لتغطية تكاليف الطحن وخسائره.
يعترف مكتب البرنامج في السودان بأن التعديلات البرمجية لزيادة سلة الأغذية قد دعمت سبل عيش السكان المتضررين من الصراع.	المكتب القطري في السودان	ينبغي أن يلتزم مكتب البرنامج في السودان موارد من الجهات المانحة لدعم برنامج للطحن في مخيمات المشردين داخلياً في دارفور.
تمت ملاحظة ذلك. وكما يؤكد التقييم فإن مكتب البرنامج في السودان أحرز تقدماً في إشراك النساء في عمليات توزيع الأغذية وسيقوم بتنفيذ تلك السياسات، حيثما أمكن.	المكتب القطري في السودان	ينبغي أن يواصل البرنامج استخدام وتطوير وإدراج الأغذية في الحصص الغذائية للمستفيدين للمساعدة على تحويل الدخل.
يحدّد الاتفاق الميداني بين البرنامج والشركاء مسؤوليات كلا الطرفين. ومن المعترف به أن هناك تحسينات مطلوبة في الحوار والفهم وفي كفاءة قيام الشركاء بتنفيذ ورصد معايير البرنامج. ويتصدر مكتب البرنامج في السودان العمل على وضع مؤشرات لأداء الشركاء، ويمكن لرصد أداء الشركاء أن يشكل الأساس لأفضل الممارسات.	المكتب القطري في السودان	يجب أن ينشئ مكتب البرنامج في السودان آليات أفضل لرصد وإنفاذ الالتزامات المعززة تجاه النساء داخلياً وعلى مستوى الشركاء المتعاونين. وينبغي على كبار مدراء البرنامج في السودان كفاءة دمج الالتزامات المعززة تجاه النساء في جميع جوانب البرمجة في دارفور.
		كفاءة الأداء الملائم من الشركاء المتعاونين ينبغي أن يقوم مكتب البرنامج في السودان بتعديل الإجراءات من أجل كفاءة فهم الشركاء المتعاونين ولجان توزيع الأغذية لسياساته وإمكانية تنفيذها. ← الالتزامات المعززة تجاه النساء: ينبغي الاهتمام بجوانب الضعف في مشاركة النساء في لجان توزيع الأغذية، وترتيبات التوزيع للحد من العنف القائم على نوع الجنس.



الملحق الثاني: استجابة الإدارة لتوصيات التقييم المستقل لعملية الطوارئ دارفور 10339.0/1

رد الإدارة والإجراء المتخذ	الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراء	التوصيات
<p>قام مكتب البرنامج في السودان ومنظمة الهجرة الدولية بإنشاء نظام التسجيل في أواخر عام 2004. ويجري تحديث سجلات المستفيدين بانتظام؛ وتحسنت ممارسات التشغيل بالتعاون مع الشركاء. ويواجه تسجيل المستفيدين في دارفور تحديات هائلة: العدد المحدود من الموظفين لإجراء عمليات التسجيل الواسعة والتحقق داخل المخيمات، والافتقار إلى الالتزام الكبير من الحكومة، والمصالح الثابتة لقادة المجتمعات المحلية، وانعدام الأمن، وهي جميعاً عوامل تساهم في عدم القدرة على الالتزام بالإجراءات المتفق عليها.</p> <p>تمت ملاحظة ذلك. ويجري إدخال تحسينات ميدانية من خلال التدريب، وحلقات العمل، والاجتماعات المنتظمة التي توفّر توجيهاً ودعمًا تقنياً. وتعتبر مؤشرات الأداء الرئيسية فعّالة.</p> <p>تمت الموافقة على ذلك. وسوف ينفذ البرنامج نظاماً لرصد أداء الشركاء استناداً إلى الخبرات المكتسبة خلال عام 2005 و 2006. وسيتم تجميع المؤشرات المتفق عليها لرصد التوقعات والالتزامات رسمياً. وسوف تُسلط النتائج الضوء على الأسباب المثيرة للقلق وتوفير الأساس لاتخاذ إجراءات تصحيحية.</p>		<p>◀ تسجيل المستفيدين: ينبغي الاهتمام بممارسات وقواعد التسجيل الأساسية، وجمع ومعالجة وحماية المعلومات الشخصية، والتعامل مع ما يصل من حالات جديدة.</p> <p>◀ توزيع المعونة الغذائية: ينبغي الاهتمام بالتصدي لجوانب الضعف في (1) إبلاغ المستفيدين بحجم وتركيب الحصص الغذائية، والتوضيح بأن عليهم ألا يقدموا إكراميات مقابل الحصول على الحصص الغذائية، والتعريف بقنوات الإبلاغ عن الإساءات المرتبطة بالمعونة الغذائية؛ (2) توفير واستعمال تدابير وإجراءات مناسبة؛ (3) تلافي التكاليف العامة غير الملحوظة في الحصص الغذائية المقدمة إلى المستفيدين؛ (4) توفير الظل والماء أثناء عمليات التوزيع.</p> <p>يمكن أن يشمل ما سبق تنقيح التوجيهات، وزيادة أو تحسين التدريب، وإعادة التدريب بانتظام، والجلسات الإلزامية لاستخلاص المعلومات، وزيادة الدعم التقني، وزيادة تمكين شعبة الاتصالات/الاعتماد عليها.</p> <p>وبغية تنفيذ ما سبق، يجب أن يقوم مكتب البرنامج في السودان برصد أداء شركائه المتعاونين بفعالية أكبر، خاصة إذا كان لديه من الأسباب ما يدعوه إلى الاعتقاد بأنهم قد لا يمثلون للسياسات والبروتوكولات. وفي حالة استمرار المشاكل، يجب أن يتدخل البرنامج لكفالة سلامة وكرامة المستفيدين.</p>



الملحق الثاني: استجابة الإدارة لتوصيات التقييم المستقل لعملية الطوارئ دارفور 10339.0/1

رد الإدارة والإجراء المتخذ	الجهة المسؤولة عن اتخاذ الإجراء	التوصيات
<p>تعكف شعبة السياسات والاستراتيجية ودعم البرامج، ومكتب مدير العمليات، ودائرة التحليل والتقدير والاستعداد، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على تحديث الخطوط التوجيهية للتسجيل؛ وسوف تشمل سياسة وبروتوكولات للتسجيل، وعيّنات من استمارات التسجيل، وأمثلة للممارسات السليمة ووصلات للتوجيه من الشركاء.</p> <p>سيقوم البرنامج ومكتب منظمة الهجرة الدولية في السودان بتحسين ونشر الخطوط التوجيهية التشغيلية. ويقدم البرنامج، حيثما أمكن، حصصاً غذائية طارئة خلال عمليات التحقق.</p>	<p>شعبة السياسات والاستراتيجية ودعم البرامج</p> <p>المكتب القطري في السودان</p>	<p>تسجيل المستفيدين</p> <p>ينبغي أن يضع البرنامج نظاماً سهلاً للاستخدام لتسجيل المستفيدين كنقطة انطلاق في حالات الطوارئ، بما في ذلك وضع خطط توجيهية، وبروتوكولات، ونماذج، وبرامج حاسوبية.</p> <p>ينبغي أن يضع مكتب البرنامج في السودان خطوطاً توجيهية للتحقق من المستفيدين الجدد وتوزيع حصص الطوارئ لكفالة سرعة حصول الحالات الجديدة التي تصل إلى المخيمات على المساعدة الغذائية.</p>
<p>تمت الموافقة على ذلك. وسوف يستخدم البرنامج أدوات التعلم، مثل نظام <i>PASS it on</i> لتقاسم الدروس المستفادة من الابتكارات في مجال النقل والإمداد والابتكارات المالية المطبقة في دارفور، والمستفادة كذلك من إدارة المخاطر المصاحبة لتلك الابتكارات.</p>	<p>شعبة السياسات والاستراتيجية ودعم البرامج</p>	<p>الاعتراف بالابتكار</p> <p>ينبغي أن يوثق البرنامج الدروس المستفادة من ابتكارات النقل والإمداد والابتكارات المالية في دارفور، والتي ساعدت على تحقيق أعلى معدلات تسليم المعونة الغذائية شهرياً في تاريخ البرنامج. وينبغي كذلك أن يبحث مخاطر تلك الابتكارات وبيان كيفية إدارتها كخطوة نحو تحسين إدارة المخاطر في البرامج المماثلة في المستقبل.</p>

